نبذة عن النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية

في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)
تم وضع عنوان للمشروع
"الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي"

صورة الغلاف: تم إنشاؤها من قبل: Creative_hat - Freepik.com

تم وضع عنوان للمشروع في عام 2012 من قبل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وهو مشروع للتغلب على تحديات الحوكمة لتمويل **قطاع المياه المتوسطي** وهو عبارة عن مشروع مشترك **للشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med)** وبين **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**.

تفاصيل الاتصال:
آنجا تاروب نوردلاند، خبير بالنوع الاجتماعي: anja.nordlund@ncgsw.se
الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med): secretariat@gwpmed.org
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): water.governance@oecd.org
الاتحاد من أجل المتوسط (UfM): water@ufmsecretariat.org

Global Water Partnership Mediterranean
Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط
OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES
بدعم من: السويد
The UfM Secretariat is co-funded by the EUROPEAN UNION

1. ماذا نعني بالمساواة بين الجنسين؟

إن المساواة بين الجنسين هو حق إنساني ومتطلّب وشرط مسبق للتثقيف المتعلق بالفقر والتنمية المستدامة. ويتم تحقيق المساواة بين الجنسين عندما يكون لكل من المرأة والرجل، البنت والولد حقوق، ظروف، فُرص وقوة متساوية لتشكيل حياتهم الخاصة بهم وأن يؤثروا على المجتمع (سيدا، 2013).

2. لماذا نأخذ النوع الاجتماعي بالحسبان في إدارة الموارد المائية؟

بإمكان شخص ما أن يُجادل بأن المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد المائية هو أمر هام من منظورين اثنين على الأقل – الكفاءة و حقوق الانسان.

منظور الكفاءة

النساء، الرجال، البنات والأولاد كمستخدمي مياه

إن إمكانية الوصول المتزايد لمياه نظيفة وصرف صحي للنساء، الرجال، البنات والأولاد قد يكون له تأثير متنوع على مجالات مثل:-

- انخفاض معدلات المرض المتعلق بالأمراض المنقولة والتي يكون لها تكاليف مباشرة وغير مباشرة (تكاليف أولية وتكاليف المستشفى، الوفاة، خسارة وسائل وفرص توليد الدخل خصوصاً للنساء اللواتي يعتنين بأفراد عائلة مرضى).

يبلغ مرض الإسهال لوحده لما يُقدّر بـ 3,6% من إجمالي العبئ العالمي للمرض وهو مسؤول عن وفاة 1,5 مليون شخص كل سنة (التقدير من عام 2012). وفي عام 2014 قُدّر بأن 58% من إجمالي العبء الصحي، أو 842,000 حالة وفاة في السنة وهذا يُعزى إلى توريد وإمداد مياه وصرف صحي ونظافة غير آمن ويشمل 361,000 حالة وفاة أطفال تحت سن خمسة أعوام معظمه في الدول النامية (منظمة الصحة العالمية 2014).

- من الممكن أن يؤدي تقليل الوقت لجلب وإدارة مياه نظيفة إلى تحقيق وفورات للمجتمع ككل.

تضيع أربعين بليون ساعة عمل في أفريقيا كل سنة في الحاجة لنقل مياه. في الهند، تُقدّر الأمراض التي تنقلها المياه بأنها تكلّف سنوياً 600 مليون دولار أمريكي في خسارة الإنتاج والمعالجة الطبية (يونيسيف 2004).

لقد عمل مشروع إمداد مياه في المغرب على ازدياد حضور المدارس الابتدائية الريفية ككل (لكلا البنات والأولاد) بنسبة 16% على مدى أربع سنوات. وبسبب أن تحسينات وتطويرات المياه قد قللت الوقت الذي تستغرقه البنات في حمل المياه، فقد ساعدت أيضاً على سد فجوة التعليم بين البنات والأولاد وازدادت معدلات حضور البنات بحوالي 21% على مدى نفس الفترة (البنك الدولي، 2003).

النساء والرجال كزبائن للمياه

هنالك تحدّياً واحداً أمام المنظمات (العامة والخاصة) التي تزود مياه نظيفة وصرف صحي وهو استرداد كلفة ضعيف بسبب انعدام الدفعات من زبائن الأسر الخاصة (وكذلك المؤسسات العامة). وبسعينا للوصول إلى النساء، على وجه التحديد، فإن معدلات الدفع يمكن أن تزداد!

مشروع تطوير الري المجتمعي الفلبيني – قد تجاوز أهداف التطوير المادي والتقديرات التقييمية لشدة وكثافة الري وحقول الأرز. ونُسب نجاح المشروع إلى المشاركة الكاملة للمستفيدين المستهدفين. ويعتمد المشروع على تقليد أنظمة الري يبنيها المزارع وتستجيب لسياق ثقافي والذي تُمارس فيه النساء حقوق أرض مستقلة في المجتمع عن طريق: توظيف وتجنيد منظّمي المجتمع الذين كانت النساء تمثل ثلثين منهم. ضمان عضوية كلا الزوجين في جمعيات واتحادات مستخدمي المياه؛ التشجيع الفاعل للنساء لتولي أدوار قيادية. ولوحظ بأن عضوية النساء قد سهّلت دفع الرسوم لأن المرأة سيطرت على تمويلات العائلة (البنك الدولي 1994).

النساء والرجال كمدراء للمياه

في الغالب يكون تمثيل النساء ناقصاً ومنخفضاً في الإدارة العامة وكذلك الخاصة وهذه أيضاً هي الحالة في إدارة الموارد المائية.

- إن الشركات التي يكون لديها مشاركة عالية للنساء في المستويات العليا تقدم أداء تنظيمي ومالي قوي (ماكينزي 2007).
- وجدت شركة كاتاليست بأن "مجموعة الشركات ذات التمثيل الأعلى للنساء في فريق إدارتها العليا تشهد أداء مالي أفضل من مجموعة الشركات التي لديها التمثيل الأقل من النساء فيها". تم عمل هذا التقصي والتحري في عام 2007 على أكثر من 30,000 شركة. علاوة على ذلك، يحمل هذا الاستنتاج على تدبيرين ماليين رئيسيين هما: كان العائد على رأس المال 35,1% أعلى وكان العائد على أصحاب المصلحة 34% أعلى. وقد وجدت الشركات التي لديها نساء أكثر في مجالس إدارتها بأنها تتفوق على منافساتها بمعدل 42% عائد أعلى في المبيعات و 66% عائد أعلى باستثمار رأس المال و53% عائد أعلى على رأس المال (كاتاليست 2007 و 2010).
- إن التنوّع فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة يعزز الإبداع والابتكار عن طريق إضافة معرفة متكاملة، مهارات وخبرة. وكلما كان التنوع حاضر في مجلس الإدارة فإنه يُسهم في أداء أفضل بسبب أن القرارات تكون مبنية على تقييم أكثر للبدائل مقارنة مع المجالس المتجانسة.
- يُظهر التنوع في مجلس الإدارة على أنه يؤدي إلى موضوعية أكبر ومجالس إدارة فاعلة على نحو أكبر، مشاركة أعظم وأكبر في صناعة القرارات وإشراف للإدارة أقوى (آدمز آند فيريرا 2012).

ملاوي: لقد دعمت الأمم المتحدة مشاريع البنية التحتية للمياه في ملاوي منذ عام 1981. وفي عام 1988، أظهر تقييم بأن هذه المشاريع قد فشلت وأخفقت على نحو كبير بسبب أن المرأة قد استثنيت من صناعة القرارات ولم يتم استخدام معرفتها. ونتيجة لذلك، مديري البرنامج – وتحت ضغط من الأمم المتحدة – قد وظّفوا النساء. إن ضم وشمل معرفة النساء قد أنتجت مكاسب هامة وملموسة في جودة البنية التحتية للمياه (تينثاني، 2002).

منظور حقوق الانسان

إنها مسألة حقوق ليتم ضمها وشملها، سماعها وعدم التمييز ضدها في صناعة القرارات!.

الالتزامات والتعهدات السياسية والقانونية الدولية والتي تكرر التأكيد على المساواة في الوصول إلى الموارد المائية:

- الاعتراف بأهمية إشراك كلا النساء والرجال في إدارة المياه والصرف الصحي [*مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 1977، مار دي بلاتا: 90-1981 العقد الدولي للمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي*]؛
- الدعوة لشمل وصول النساء إلى صناعة القرارات [*معاهدة ازالة كافة أشكال التمييز ضد النساء، المادة 1، 2، 3، 4 و 7*]؛
- تضمين النوع الاجتماعي كمتطلب لإدارة مياه مستدامة [*1992، المؤتمر الدول حول المياه والبيئة في دبلن*]؛
- الدعوة لمشاركة النساء وإشراكهن في جهود التنمية المتعلقة بالمياه [*أجندة 21 (الفقرة 18,7و)، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ (الفقرة 25)؛ 2005-2015 العقد الدولي للعمل، "مياه من أجل الحياة"*)؛
- تسليط الضوء على الروابط الداخلية بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء [*2015 أهداف التنمية المستدامة – SDGs*]؛
- الوصول إلى مياه نظيفة وصرف صحي كحق إنساني [*2010 قرار 64/292، الجمعية العامة للأمم المتحدة*]؛
- أهمية تمكين المرأة الريفية :عوامل حاسمة [*2012 وثيقة مخرجات روم لمجموعة 20+*].
- لدى معظم البلدان تشريع للمساواة بين الجنسين.
- لدى الكثير من الدول سياسات واستراتيجيات وطنية تتطلب المساواة بين الجنسين، مثل الوصول إلى التشاور وإلى صناعة القرارات وإلى فرص العمل.

3. كيف لنا أن ندمج ونشمل النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية؟

- استراتيجية وطنية نصت بوضوح ضمن سياسات واستراتيجيات إدارة الموارد المائية الوطنية على كافة المستويات على أنه يجب الأخذ بالحسبان للاحتياجات المختلفة للنساء، الرجال، الأولاد والبنات، كما أن شملهم في المشاورات يعتبر أمراً حساماً كخطة أولى.
- يشمل دعم إدارة بيانات محسنّة ومتطورة احصائيات مقسمة حسب الجنس ومراقبة أكثر مترابطة على المستويات الوطنية (والعالمية) والتي تسمح بتتبع عدالة الخدمات.
- ازدياد الدفعات بخصوص الخدمات لاسترداد الكلفة والصيانة، وبواسطة تنفيذ القدرة على تحمل التكاليف والرغبة في الدفع بخصوص المياه من منظور النوع الاجتماعي، الاتصال والتواصل باستهداف النساء على وجه الخصوص (واللاتي يملن بأن يكون لديهن معلومات أقل الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز أقل).
- تشجيع المرأة على الوصول إلى مناصب صنع القرار في إدارة المياه من أجل الحصول على كفاءة متطورة على المستوى التنظيمي (العام والخاص).
- التشجيع على استخدام قائمة تحقق النوع الاجتماعي، مثل: تحليل، تخطيط، مشاورات، مؤتمرات، توظيف، ترقية، اتصال وتواصل، مراقبة وتقييمات.